

Distr.: General
11 November 2014
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة التاسعة والخمسون

٩-٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥

متابعة أعمال المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة
والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة
”المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين
والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين“

بيان مقدم من منظمة أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في
البحرين، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

091214 091214 14-64320 (A)



البيان

تود منظمة أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين، بالتنسيق مع مركز البحرين لحقوق الإنسان ومعهد البحرين لحقوق الإنسان، أن تغتنم مناسبة الدورة التاسعة والخمسين للجنة وضع المرأة لتوجيه الانتباه إلى موقف المدافعات عن حقوق الإنسان، والمحتجات السلميات، والطبيبات غير المنحازات في البحرين. ومنذ شباط/فبراير عام ٢٠١١، قامت حكومة البحرين باضطهاد النساء لدورهن في حركات الاحتجاج ولوضعن باعتبارهن مدافعات عن حقوق الإنسان.

وقد اعتقلت حكومة البحرين في الشهرين الماضيين بشكل تعسفي اثنتين من المدافعات عن حقوق الإنسان في البلاد. ففي ٣٠ آب/أغسطس، عادت مريم الخواجة إلى البحرين لزيارة والدها المريض، عبد الهادي الخواجة. والسيد الخواجة نفسه هو أحد البحرينيين المسجونين لدفاعهم عن حقوق الإنسان، وقد تدهورت صحته نتيجة لإضرابه عن الطعام. ولدى وصول مريم إلى البحرين، اعترضت طريقها قوات الأمن الحكومية، التي اعتقلتها بتهمة الاعتداء على ضابط أمن حكومي. وأدان المجتمع الدولي على نطاق واسع عملية الاعتقال بوصفها عملاً انتقامياً ضد دعوة مريم السلمية لحقوق الإنسان في بلدها. ورغم أن الحكومة قد أطلقت سراح مريم في نهاية المطاف بكفالة، إلا أن من المقرر أن تستمر محاكمتها.

وفي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، مثلت شقيقة مريم، زينب الخواجة، أمام المحكمة بتهمة إهانة ملك البحرين فيما يتعلق بمحادثة كانت قد مزقت فيها صورته لنصفين. وتحمل إهانة الملك في البحرين عقوبة السجن لمدة أقصاها سبع سنوات. وعند مخاطبتها للمحكمة، رفضت زينب الاعتراف بشرعية الاتهامات، مشيرة إلى أن لها حقاً مكفولاً في الانخراط في التعبير السياسي السلمي. ثم مزقت صورة أخرى للملك إلى نصفين، وأمر القاضي، إثر ذلك، بإخلاء قاعة المحكمة والقبض على زينب. وكان قد سبق سجن زينب لمدة سنة واحدة بتهم تتعلق بحرية التعبير أيضاً. وهي حالياً حامل في شهرها الثامن ومن المحتمل أن تضع طفلها في السجن. وستكون زينب أول امرأة بحرينية تقوم بذلك.

وزينب ومريم الخواجة ليستا هما المرأتين الوحيدتين اللتين سجنتهما حكومة البحرين تعسفياً أو أساءت معاملتهما على نحو آخر. ففي نيسان/أبريل ٢٠١٣، اعتقلت قوات الأمن البحرينية ريجانه الموسوي ونفيسة العصفور فيما يتصل بمشاركتها في احتجاج صامت ضد إقامة سباق فورميولا ون غران بري. وأبلغت ريجانه المحكمة، في محاكمتها بعد ثلاثة أشهر، بأنها قد جُرّدت من ملابسها في مناسبتين منفصلتين خلال فترة التحقيق معها، وهدّدها

المحققون مرارا وتكرارا باغتصابها. وفي حين أعرب الحاضرون داخل المحكمة عن أساهم بصوت مسموع إزاء هذا الخبر، لم يسجل القاضي سوى أنها تقدمت بشكوى من "معاملة غير لائقة أخلاقيا".

وخلال احتجاجات عام ٢٠١١، تحدث النساء البحرينيات القمع على الرغم من أن مشاركتهن على نطاق واسع استدعت ردًا قاسيا من جانب الحكومة. فقد قمن بتنظيم مسيرات قاصرة على النساء تضامنا مع المدافعات عن حقوق الإنسان اللواتي أودعن السجن، كما شاركن بنشاط في مجالي المجتمع والسياسة. وسعت أخريات، كالطبيبات والمرضات، لمساعدة مواطنيهن. وأثار هذا النشاط الأخير التدقيق بدرجة كبيرة من قبل القوات البحرينية، التي بدأت في اضطهاد المتخصصين في المهن الطبية مثل رولا الصفار، وهي استاذة جامعية ورئيسة جمعية التمريض البحرينية. وقد تطوعت، خلال موجة القمع الحكومي الشديد في عام ٢٠١١، لإنقاذ الأرواح في مستشفى السلمانية، وهو عمل يتم بنكران الذات، فألقي القبض عليها بسببه. وتعرضت للتعذيب على أيدي المحققين، وحكمت عليها محكمة عسكرية بالسجن لمدة خمس عشرة سنة. وبعد أن أُطلق سراحها، بعد خمسة أشهر بكفالة، فإنها لا تزال تساعد المحتجين الجرحى وتشارك في حركات تحرير سجناء الرأي في البحرين.

وفي الدورة التاسعة والخمسين للجنة وضع المرأة، تدعو منظمة أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين اللجنة إلى إجراء دراسة شاملة للدور المركزي الذي تؤديه المرأة في الجهود الجارية لتوجيه الانتباه إلى انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين. وإضافة إلى ذلك، تدعو منظمة أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين اللجنة إلى الاعتراف بأولئك النسوة اللواتي تحملن السجن والتعذيب من أجل مثلهن العليا، وأن تتخذ خطوات إيجابية نحو الأعمال الكاملة لحقوقهن وعدم تعرضهن للاعتقال التعسفي والتعذيب.